AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 6-7 فبراير 2020

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1189(XXXVI) Rev.1

تقرير عن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019: "اللاجئون والعائدون والنازحون داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا"

تقرير عن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019: "اللاجئون والعائدون والنازحون داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا"

أولا: مقدمة:

1. لقد أُعلن عام 2019: عاما للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا". واعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة يومي 1 و2 يوليو 2018 في نواكشوط، موريتانيا، المقرر AU/Dec.707(XXXI) الذي أعلن عام 2019 "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا". وطلبوا توجيه الأنشطة المقررة لموضوع العام ، وتقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر خلال الدورة العادية الثالثة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2020. كان هذا اعترافًا قوياً من جانب القادة الأفريقيين بالتحديات العميقة التي يفرضها النزوح القسري لتحقيق التطلعات السبعة لأجندة 2063 -أفريقيا التي نريدها وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في الأجندة العالمية لعام 2030.
2. تحدد أجندة 2063 -أفريقيا التي نريدها -رؤية واضحة لقارتنا وهي "أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية". وتتوافق أجندة 2063 بشكل جيد مع الأجندة العالمية 2030 للتنمية المستدامة. ومن الواضح أن التطلعات السبعة لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر قد لا تتحقق بالكامل إذا لم تتصد القارة الأفريقية للتحديات التي تفرضها الأزمات الإنسانية والنزوح القسري. ويتطلع الطموح 3 لأجندة 2063 إلى "أفريقيا الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون". ويتطلع الطموح 4 إلى "أفريقيا سلمية وآمنة". وينسجم كل من الطموحين 3 و4 بدقة مع هدف التنمية المستدامة رقم 16، الذي يهدف إلى "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات".
3. وخلال القمة نفسها، عيّن رؤساء الدول والحكومات فخامة السيد تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو، رئيس غينيا الاستوائية، مناصرا لموضوع السنة. وبعد ذلك، اعتمدت قمة فبراير 2019 الإعلان Assembly/AU/Decl.8(XXXII) بشأن موضوع سنة 2019 الذي يحدد الأولويات الرئيسية لتنفيذ هذا الموضوع على مدار العام. وتغطي خارطة طريق التنفيذ مجموعة واسعة من الأولويات (أ) الذكرى الخمسون لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية كمبالا؛ (ب) معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري؛ (ج) إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري ؛ (د)) معالجة مشكلة انعدام الجنسية ؛ (هـ) تخفيف الآثار الضارة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛ (و) تشجيع التعليم للنازحين قسراً ؛ (ز) تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين الشباب؛ (ح) التمويل الإنساني؛ (1) الشراكات العالمية والتعاون العالمي؛ (ي) تفعيل الوكالة الإنسانية الأفريقية.

ثانيا - دور قائد الاتحاد الأفريقي لموضوع العام

4. تم تنفيذ خارطة الطريق لموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019 تحت إشراف سعادة الرئيس. تيودورو أوبيانغ نجويما مباسوجو ، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية ، كقائد الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019. لعب القائد دورًا محوريًا في جلب الرؤية الإقليمية والدولية إلى تحديات النزوح القسري في القارة. كما قام المناصر بزيارات ميدانية لإثيوبيا وأوغندا. وتعتبر الدولتان هما أكبر الدول المستضيفة للاجئين في إفريقيا. وقد ساهمت هذه الزيارات في إبراز حجم الوضع الإنساني مما أكسبه رؤية إفريقية ودولية ، مع تسليط الضوء في نفس الوقت على جهود الاتحاد الأفريقي لإيجاد حلول دائمة لمشاكل النزوح القسري في أفريقيا ، باستخدام مثال أوغندا وإثيوبيا اللتين تتوفر لديهما سياسات تقدمية بخصوص اللاجئين.

5. نظرًا لأن مسألة معالجة الأسباب الجذرية ليست حدثًا يقع لمرة واحدة ، فسيكون من الضروري دعوة المناصر لمواصلة دعم هذه الجهود ، لا سيما ربط التوصيات بموضوع الاتحاد الإفريقي لعام 2020 حول إسكات صوت البنادق : تهيئة الظروف المواتية. لتنمية أفريقيا. سيتم وضع برنامج مفصل بشكل مشترك للدور المستمر للمناصر بالتنسيق الوثيق معه ومع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخليا.

ثالثا: الأطر المعيارية للاتحاد الأفريقي:

6. تم تنفيذ خارطة الطريق لموضوع السنة في سياق الإطار المعياري للاتحاد الأفريقي، والتي تشمل:
أ) اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا.
ب) الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 الذي يلزم الدول الأطراف بحماية وتعزيز حقوق جميع الأشخاص، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء والعائدون والنازحون داخلياً والأشخاص عديمو الجنسية؛
ج) اتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا؛
د) الإعلان الرسمي الخمسين حول الوحدة الإفريقية والنهضة الأفريقية (2013) الذي يحدد رؤية الدول والشعوب الأفريقية في التعامل مع الأسباب الهيكلية للنزاعات ودعم إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع من بين أمور أخرى؛
ه) الموقف الأفريقي الموحد لعام 2016 حول الفعالية الإنسانية الذي يعزز تطلعات الأفريقيين في تعزيز المنظومة الإنسانية على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل جعلها مناسبة للغرض في معالجة الأزمات الإنسانية بفعالية في القارة.

7. لا يفتقر الاتحاد الأفريقي إلى أطر قانونية ومتعلقة بالسياسات. فالمطلوب هو إضفاء الطابع المحلي عليها بإخلاص وتنفيذها. وتوفر هذه الأطر وغيرها من صكوك الاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية الإطار اللازم لمعالجة الأسباب الجذرية وإيجاد الحلول الدائمة.

رابعا- الذكرى الخمسون لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا والذكرى العاشرة لاتفاقية كمبالا:

أ. اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969

8. في عام 2019، احتفل الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه بالذكرى الخمسين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين).
9. تعتبر اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لعام 1969 صكا قانونيا رئيسيا يعمل كإطار قانوني إقليمي أساسي لحماية ومساعدة اللاجئين. وتوسع الاتفاقية تعريف اللاجئين وتضع أساسًا قويًا لتقاسم الأعباء على المستوى الإقليمي وتوفر أساسًا للحلول بما في ذلك العودة الطوعية إلى الوطن. وتتضمن الاتفاقية أحكاماً كافية وشاملة تتناول الحماية والحلول للاجئين في أفريقيا. ومن الجدير بالملاحظة صداها المعاصر وأهميتها في دعم تنفيذ "الميثاق العالمي للاجئين".
10. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 قد صدقت عليها 46 دولة عضوا. وهناك تسع دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تصدق أي دولة عضو على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين.

ب . اتفاقية كمبالا للاتحاد الأفريقي لعام 2009

11. احتفلت المفوضية بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء بالذكرى العاشرة لاتفاقية كمبالا. الاتفاقية هي صك قانوني رئيسي يتناول مشاكل النزوح الداخلي. وهو أول

صك قانوني إقليمي لحماية النازحين داخليا ويتضمن أحكاما تتناول قضايا معاصرة مثل النازحين نتيجة لآثار تغير المناخ ومشاريع التنمية. وبالإضافة إلى مسؤوليات الدول الأعضاء، تحدد الاتفاقية أيضًا المبادئ والأدوار والمسؤوليات التي تنطبق على الجهات الفاعلة غير الحكومية والشركات الخاصة.

12. تم التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 لحماية ومساعدة النازحين داخليا من قبل 29 دولة عضوا. لم تصدق ست وعشرون (26) دولة عضوا بعد على هذه الاتفاقية. وخلال فترة إعداد التقرير، صدقت ثلاث دول أعضاء على اتفاقية كمبالا وهي غينيا الاستوائية والصومال وجنوب السودان. لم يودع الصومال رسميا صكوك التصديق.

خامسا: معالجة الأسباب الجذرية للتهجير للنزوح القسري

13. النهج الأكثر استدامة لمعالجة الأزمات الإنسانية في القارة هو من خلال إيجاد حلول دائمة. وينبغي أن تسهل هذه الحلول عودة النازحين طوعا وإعادة توطينهم وإدماجهم محلياً. وأساسا، يجب أن يتعمق هذا الحل أيضًا في العوامل الهيكلية للتهجير القسري في المقام الأول. ويوصى باستراتيجية ذات أربعة محاور كدليل للاستجابات السياسية للنزوح القسري والأزمات الإنسانية. وتتعلق الأولى بإصلاحات الحكم التي تهدف، في جملة أمور، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على احترام حقوق الإنسان والشعوب وتعزيزها وحمايتها بما يتماشى مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ويتعلق الثاني بإنشاء و/ أو تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للسلام التي تساعد الدول الأعضاء على منع النزاعات وإدارتها وحلها بطريقة ودية بهدف الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار السياسي. ويتعلق الثالث بوضع سياسات واستراتيجيات تعالج التحديات الإنمائية الرئيسية مثل الفقر وعدم المساواة والبطالة والتهميش والاستبعاد في عملية بناء الدولة. وأخيراً، يتعين على الدول الأعضاء أن تضع سياسات واستراتيجيات تخفف من الآثار الضارة للتدهور البيئي وتغير المناخ.
14. ويتمثل الإنجاز الرئيسي للمفوضية في هذا الصدد في عقد حوار يضم أصحاب المصلحة الرئيسيين لتبادل الآراء حول هذه العوامل الهيكلية للتهجير القسري وغيرها من الأسباب الجذرية المباشرة.

سادسا: إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري:

15. يتم التوصل إلى حل دائم للأشخاص النازحين قسراً عندما يتم تأمين ما يلي: (أ) إعادة الاندماج في الأماكن الأصلية أو العودة في أمان وكرامة، (ب) الاندماج المحلي المستدام في المناطق التي يلجأ إليها اللاجئون أو النازحون داخلياً (الاندماج المحلي)؛ أو (ج) الاندماج المستدام في جزء آخر من البلد أو إعادة التوطين في بلد ثالث آخر.
16. ما زالت بلدان عديدة في القارة تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. وتحتل هذه البلدان مكان الصدارة بين الدول المستضيفة للاجئين على مستوى العالم . وتتوفر إحصائيات محددة لكل بلد. ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من التحديات الإنمائية التي تواجهها هذه البلدان ، فإنها تواصل ممارسة سياسات مفتوحة بخصوص اللاجئين ، مما يتيح الفرصة لملايين اللاجئين كيما يجدوا موضعا يتمكنون فيه من الاتصال بمنازلهم . ويتعين الترحيب بهذا التضامن وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء على تحقيق الدعوة إلى إيجاد حلول أفريقية.
17. ليست الحلول التقليدية للنزوح القسري المذكورة أعلاه كافية. فهناك حاجة ، على نحو ما دعا إليه الموقف الأفريقي الموحد بشأن الفعالية الإنسانية، إلى تجاوز هذه المسائل وإدراج قضايا النزوح القسري في الخطط الإنمائية الوطنية.
18. سعيا إلى دعم هذه الجهود ، وكنتيجة رئيسية لموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019 ، سيتم وضع فهرس للحلول الدائمة. وسيتطلب إعداد نظام من هذا القبيل رسم خرائط لأوضاع النزوح القسري في القارة. وستستخدم مثل هذه الخرائط فيما بعد لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وتوفر الخطة الإنسانية العشرية 2016-2025 نقطة انطلاق جيدة في هذا الصدد.

19. تقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تنسيق الاستجابة الإنسانية في ولاياتها القضائية. وثمة حاجة إلى إجراء دراسة استطلاعية لتقييم الترتيبات والسياسات الحالية حول النزوح القسري في الدول الأعضاء. وسيكون مثل هذا التقييم بالغ الأهمية في تقييم الثغرات عند الشروع في اتخاذ التدابير الكفيلة ببناء القدرات اللازمة لتعزيز دور الدول.
20. تحقق جهود فرقة العمل الثلاثية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي النتيجة المرجوة وتم تحقيق قدر كبير من العائدات منذ بدء عملها. فالدور الذي اضطلعت به الحكومة الليبية هو محل تقدير بالغ. وعلى المستوى الاستراتيجي، قامت فرقة العمل بدعم العودة الطوعية لحوالي 48000 مهاجر إلى بلدانهم الأصلية والإجلاء الإنساني لأكثر من 4 آلاف لاجئ وطالب لجوء.
21. أظهر النيجر ورواندا تضامنًا مثاليًا من خلال تسهيلهما الإجلاء الإنساني للاجئين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل من ليبيا. قام الاتحاد الأفريقي بتسهيل هذه العمليات خاصة في سياق رواندا من خلال توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف مع حكومة رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. دعمت المفوضية التنسيق الاستراتيجي واضطلعت بالدعوة من أجل تضامن إقليمي أوسع
22. قدم فخامة السيد تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو، رئيس غينيا الاستوائية، مناصر الاتحاد الأفريقي للسنة، أثناء زيارته لمخيم للاجئين في أسوسا، إثيوبيا، عرضًا لعائلة لاجئة من سبعة (7) أفراد لإعادة توطينها في ملابو. ويجري تنفيذ الترتيبات لتسهيل عملية إعادة التوطين خلال الفصل الأول لعام 2020.
23. يتعين على أفريقيا أن تعالج بشكل حاسم أوضاع اللاجئين التي طال أمدها. ويوجد في القارة أكثر من 25 وضعا من أوضاع اللاجئين الطويلة الأمد. فالوضع الصحراوي الذي امتد منذ 40 عامًا هو الأطول. و ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يتخذ ضمن إطاره الحالي تدابير لوقف الحروب والنزاعات الأخرى في القارة ، بما في ذلك فرض السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وتنمية المناطق الخارجة من النزاع ، باعتبار ذلك جزءا من الحلول الأفريقية بدون تدخل خارجي. وسيتم تسليط الضوء على تقرير عن أطفال يعيشون في أوضاع النزوح القسري بالتنسيق الوثيق مع لجنة الاتحاد الأفريقي للخبراء حول الأطفال.

سابعا: **معالجة مشكلة انعدام الجنسية**

24. وضعت المفوضية، بالعمل عن كثب مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من الشركاء، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بالجوانب المحددة للقضاء على حالات انعدام الجنسية والحق في الجنسية. والغرض الرئيسي من البروتوكول هو ذو ثلاثة محاور وهي (أ) ضمان احترام الحق في الجنسية في أفريقيا؛ (ب) تحديد التزامات ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بالجوانب المحددة للحق في الجنسية في أفريقيا؛ (ج) وضمان القضاء التام على حالات انعدام الجنسية في أفريقيا. ولا ينبغي أن يكون أي أفريقي عديم الجنسية في أفريقيا. إن انعدام الجنسية والحرمان من الجنسية يشكلان انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية. ويمنع انعدام الجنسية الأشخاص المتضررين من الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية، بما في ذلك المشاركة الكاملة والهادفة في الشؤون الاجتماعية. إن ضمان تمتع كل أفريقي بالحق في الجنسية والانتماء إلى الدولة القومية يسهم في التماسك الاجتماعي والاندماج الضروري للسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. تم تقديم البروتوكول إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية للنظر فيه خلال دورتها القادمة في عام 2020.

ثامنا: **تخفيف الآثار الضارة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ**

25. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت المفوضية الزيارة الميدانية للجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً للجنة الممثلين الدائمين إلى ملاوي وموزمبيق وزيمبابوي التي دمرتها الآثار

المدمرة الناجمة عن إعصار إيداي. امتد هذا الدعم في وقت لاحق ليشمل مدغشقر وجزر القمر نتيجة إعصار كينيث.

26. تضررت جزر القمر تضررا كبيرًا من إعصار كينيث. وحدثت فيضانات في المناطق العالية الخطورة في الأرخبيل بأكمله ، ولاسيما على الخطوط الساحلية. وتشير التقديرات الأولية إلى وفاة سبعة أشخاص وجرح أكثر من 200 شخص. وتضرر ما يقدر بنحو 45000 شخص ، و نزح ما لا يقل عن 20 ألف شخص (كثير منهم من الأطفال). ومن المحتمل أن يزداد عدد النازحين بمجرد توفر مؤشر أفضل على عدد الأسر التي تم تدميرها. وقد دمرت حوالي 80 في المائة من المزارع، مما ستترتب عليه آثار كبيرة لأن الزراعة هي القطاع الاقتصادي الرئيسي في البلد.

تاسعا: تعزيز التعليم للنازحين قسرا:

27. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار مناصر موضوع السنة، فخامة السيد تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو، رئيس غينيا الاستوائية، أحد مخيمات اللاجئين في أسوسا، إثيوبيا. قدم الرئيس مبلغا متواضعا قدره 50 مليون دولار أمريكي من أجل بناء مدرسة ابتدائية للاجئين والمجتمع المضيف. وتجري حاليا الأعمال الفنية لبناء المدرسة. في أوغندا ، قام المناصر بزيارة مستوطنة كيرياندونجو للاجئين ، التي تستضيف أكثر من 63.00 لاجئا ، حيث يعيش اللاجئون والمواطنون معًا. وتمارس حكومة أوغندا سياسة تقدمية للإدماج تتيح للاجئين والفئات الأخرى من النازحين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية دون تمييز.

عاشرا: تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين الشباب:

28. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المفوضية منتديات حوار حول تأثير النزوح القسري والأزمات الإنسانية على النساء والشباب. وقد تم ذلك تقديراً للواقع الصارخ المتمثل في أن النساء والأطفال والشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً في أوضاع النزوح القسري. وقد أبرزت هذه الاجتماعات المنعقدة في نيروبي وكمبالا الحاجة الماسة إلى تلبية الاحتياجات المحددة لهذه الفئات في جميع جوانب العمل الإنساني وضمان قيام النساء والشباب بأدوارهم المناسبة في مبادرات الاستجابة الإنسانية.

حادي عشر: التمويل الإنساني:

29. لا يزال تمويل الاستجابة الإنسانية يمثل تحديًا كبيرًا. وخلال المنتدى العالمي الافتتاحي للاجئين المنعقد في جنيف، سويسرا في ديسمبر 2019، أي بعد عام من اعتماد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، تم تقديم 774 تعهد و418 ممارسة جيدة من قبل الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات الرياضية وغيرها. كما قدم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه تعهدات ملموسة. أعلن البنك الدولي عن حزمة جديدة من الدعم في إطار المؤسسة الإنمائية الدولية 19 بلغ مجموع سكانها 2.2 مليون نسمة. يحتاج الاتحاد الأفريقي بإلحاح إلى وضع آليات أقوى للتمويل بغية ضمان الاستجابة الفعالة والقابلة للتنبؤ بها وفي الوقت المناسب للأزمات. ولايزال يتعين تنفيذ مقرر المؤتمر الداعي إلى زيادة المساهمات المقدرة للدول الأعضاء من 2 ٪ إلى 4 ٪. ومن المشجع أيضًا أنه يجري تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي من خلال ثلاث نوافذ: (أ) الوساطة والدبلوماسية الوقائية ؛ (ب) القدرات المؤسسية ؛ (ج) عمليات دعم السلام. وسيتم تخصيص بعض الموارد من هذا الصندوق للعمل الإنساني في القارة.

ثاني عشر: الشراكة العالمية والتعاون

30. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنظيم عدد من الأحداث العالمية الرفيعة المستوى بمشاركة كاملة من المفوضية والدول الأعضاء. ويشمل ذلك المنتدى العالمي الأول للاجئين ومؤتمر التيكاد السابع وسلسلة الحوار بين أفريقيا واللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي شاركت فيها المفوضية والدول الأعضاء، بهدف تعزيز أهداف موضوع الاتحاد الأفريقي لهذا العام والدعوة إلى التضامن والشراكات العالمية.
31. تعهدت الدول الأعضاء والشركاء الدوليون بالعديد من الالتزامات في النموذج العالمي للاجئين الذي انعقد يومي 18و19 ديسمبر 2019 ، في جنيف. ولم تقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال الاجتماع أية تقارير مشتركة. وهناك حاجة إلى أن تواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التحدث بصوت واحد كما دعا إليه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والموقف الأفريقي الموحد من فعالية المساعدة الإنسانية في أفريقيا.
32. كما واصل المجتمع الدولي تقييم الذكرى العشرين لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. وفي محاولة لمضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للنزوح الداخلي وإيجاد حلول دائمة، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة وأطلق الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي الذي ترأسته السيدة فيديريكا موغيريني (إيطاليا) والدكتور دونالد كابيروكا (رواندا)، وفريق الخبراء الاستشاري التابع له. وعلى الرغم من هذه الجهود والالتزامات العالمية الإيجابية، فإن الفجوة في الموارد لدعم التدخلات الإنسانية والإنمائية في القارة كانت مصدر قلق رئيسي. ومن الضروري أن يتم التقاسم المنصف للأعباء الدولية في معالجة قضايا النزوح القسري في القارة.

ثالث عشر: تفعيل الوكالة الإنسانية الأفريقية

33. قام الاتحاد الأفريقي بوضع إطار معياري قوي للتصدي للنزوح القسري في أفريقيا، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين واتفاقية كمبالا للاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين وضع المعايير وتنفيذ القواعد. وفي ضوء هذه الفجوة، اتخذ الاتحاد الإفريقي قرارًا حكيماً بإنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية. اتخذ رؤساء الدول والحكومات، خلال دورته العادية المنعقدة في يناير 2016، في أديس أبابا، إثيوبيا، المقرر Assembly/AU/Dec.604 (XXVI) بشأن الموقف الأفريقي الموحد حول فعالية المساعدة الإنسانية.
34. يستند الأساس المنطقي للوكالة إلى الموقف الأفريقي الموحد لعام 2016 بشأن الفعالية الإنسانية في أفريقيا. ويعبر الموقف بوضوح عن مشاعر الزعماء عندما وافقوا على إنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية. أدرك القادة الحاجة الماسة إلى منظومة قارية مناسبة للاستجابة الفعالة للأزمات الإنسانية في القارة وتنسيقها، كأساس لدور الاتحاد الأفريقي القيادي. ولاحظوا بشكل خاص أن عدم وجود مثل هذا الإطار الإنساني القاري قد حال دون فعالية العمل الإنساني. كما أشاروا إلى أن المنظومة الإنسانية العالمية والقارية مثقلة بالأعباء وتحتاج إلى إصلاح لتكون لائقة للغرض. ولذلك، أقروا والتزموا بالإصلاحات المناسبة، والمشاركة الكاملة في عملية إنشاء عمل فعال للمنظومة الإنسانية في القارة. وخلصوا إلى أنه كي تحقق أفريقيا هذا الهدف، تحتاج إلى إنشاء وكالة إنسانية أفريقية خاصة بها لتعزيز الأجندة القارية للعمل الإنساني.
35. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من دراسة الجدوى وهي في انتظار التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء خلال الفصل الأول لعام 2020. وسيتبع ذلك تقديم التقرير إلى اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا واللجان الفرعية ذات الصلة للجنة الممثلين الدائمين. سيتم تقديم مشروع النظام الأساسي للوكالة إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

رابع عشر: الأنشطة غير المنفذة والمرحّلة في عام 2020

36. لم يتسن تنفيذ العديد من الأنشطة المخطط لها بما في ذلك عقد مؤتمر قاري أو قمة استثنائية حول النزوح القسري في أفريقيا ، والاجتماع القاري حول الهجرة المختلطة (القاهرة) وبعثات التقييم الميداني من قبل المناصر في عام 2019. ونظراً للصلة الوثيقة بين موضوع الاتحاد الأفريقي لعامي 2019 و 2020 ، ستستمر أنشطة المناصر ، فضلا عن تلك المرتبطة بالنزوح القسري بما في ذلك تفعيل الوكالة الإنسانية الأفريقية في عام 2020 ، كركيزة أساسية في هذه الجهود.

خامس عشر: الرصد والتقييم والإبلاغ:

37. من المتوخى أن يكون لموضوع عام 2019 للاتحاد الأفريقي حول الأسباب الجذرية والحلول الدائمة تأثير على أربعة (4) مستويات:
- التأثير على الأسباب الجذرية للنزوح القسري
- التأثير على الحلول الدائمة للنزوح القسري
- التأثير على وضع النازحين من حيث تخفيض أعداد الأشخاص النازحين ومعاملتهم الإنسانية.
- التأثير على الهياكل القارية والإقليمية وهياكل الدول الأعضاء.

38. سيتم إعداد مصفوفة للنتائج في سياق إطار نتائج الاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة العمل لأجندة عام 2063 من أجل تتبع التقدم المحرز. وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء هي المسؤولة عن التأثير على هذه المؤشرات ، سيتم وضع لوحة معلومات تغطي جميع الدول والمواقف المحددة لتعكس الإنجازات التي تحققت ، بما في ذلك ضمن الأهداف المحددة لخطة عام 2030 ، والتي ترمي إلى تخفيض عدد النازحين داخلياً بمقدار النصف 2020 وعدم إغفال أحد والوصول إلى الأبعد بحلول عام 2030.
39. يكفي التأكيد على حقيقتين. أولاهما أن معالجة الأسباب الجذرية تعتبر مسعى طويل الأمد وليس حدثًا. وبالتالي، ستتجلى بعض الإنجازات من الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى معالجة أربعة أوجه من العجز التنمية، والسلام، والحكم ،والعجز البيئي.

سادس عشر: الخاتمة:

40. كما هو موضح بجلاء في هذا التقرير، قامت المفوضية، بالتعاون مع أجهزة الاتحاد الإفريقي الأخرى، والإدارات والشركاء الآخرين، وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، بتنفيذ إعلان 2019 حول موضوع سنة 2019 بنجاح. ولعب فخامة تيودورو أوبيانغ نجويما مباسوجو ، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية ، دورًا رئيسيًا كقائد الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019. بيد أنه تمت مواجهة عدد من التحديات التي أعاقت التنفيذ الكامل لخارطة الطريق. أولاً، أعاقت قيود الموارد التنفيذ الفعال لخارطة طريق التنفيذ. ثانياً، كان ضعف تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي حول موضوع عام 2019 يشكل تحديًا. ثالثاً، يعتبر حجم التدهور البيئي والكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية للاستجابة بفعالية. وبالتالي، كنا إلى حد كبير نقوم برد الفعل بدلا من الفعل الاستباقي في نهجنا. رابعاً، لا تزال شدة الصراعات العنيفة داخل الدول تؤدي إلى تفاقم النزوح القسري، كما أن استجابة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لا ترقى إلى حجم المشكلة. ولذلك، من الضروري الاضطلاع بأجندة النزوح القسري والأجندة الإنسانية خلال عام 2020: عام إسكات البنادق: تهيئة الظروف المواتية من أجل تنمية أفريقيا.

41. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع المناصر الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا. وبالتالي، يوصى بأن يُعقد، خلال عام 2020، مؤتمر رفيع المستوى في ملابو ، غينيا الاستوائية حول الوضع الإنساني في إفريقيا المرتبط بإسكات صوت البنادق.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2020-02-07

Report on the Theme of the Year 2019: “Refugees, Returnees and Internally Displaced Persons: Towards Durable Solutions to Forced Displacement in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8356

Downloaded from African Union Common Repository